ECA/SRO-NA/ICSOE/36/5/rev.1

Distr.: General
9 March 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
لشمال أفريقيا
الدورة السادسة والثلاثون (عبر الإنترنت)
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

تقرير الدورة السادسة والثلاثين
للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
لشمال أفريقيا

A.22-00278

أولا– افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف – التنظيم والحضور

١– حضر السيد كمال مراغني، مدير التقدير والسياسات في وزارة المالية الجزائرية والرئيس المنتهية ولايته لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، والسيد الطيب بكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، حفل افتتاح الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. ومَثلت اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا السيدة زوزانا شويدروفسكي، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢– وحضر افتتاح الدورة ممثلو سبع دول أعضاء (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)، وبذلك تم بلوغ النصاب القانوني المطلوب. كما شارك في حفل الافتتاح ممثلون عن اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقليمية والجامعات ووكالات التعاون والمؤسسات المالية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

باء– البيانات الافتتاحية

٣– أعرب السيد مراغني عن تقدير بلده لتعيينه رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية التي ركزت على الموضوع الرئيسي لتدابير التحفيز الاقتصادي فيما يتعلق بجائحة كوفيد ١٩. وشدد الرئيس المنتهية ولايته على الأثر غير المسبوق لهذه الجائحة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية وفي العالم، وعلى أهمية التدابير التي اتخذتها البلدان الأعضاء وفعاليتها لتخفيف الأثر على السكان. وأعرب أيضا عن تقديره للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لجهوده المستمرة لدعم الدول الأعضاء في سياق القيود المفروضة بسبب الجائحة.

٤– وبالنيابة عن السيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، رحبت السيدة شويدروفسكي بالمشاركين في افتتاح الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأشارت إلى أهمية التكامل الإقليمي في معالجة الاختلالات الحالية في التجارة العالمية، لا سيما في التصدي للتحدي المتمثل في إيجاد فرص العمل اللازمة لاستيعاب تدفق ملايين الشباب إلى سوق العمل كل عام. وأشارت أيضا إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز التصنيع والتحول الهيكلي في اقتصادات شمال أفريقيا. واختتمت كلمتها حيث أعربت عن تمنيها كل التوفيق للجنة في عملها.

٥– وشكر السيد البكوش في ملاحظاته الاستهلالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على عقد واستضافة هذا الاجتماع الحكومي الدولي الذي عقد في الوقت المناسب لمعالجة مسألة حاسمة بالنسبة لبلدان المنطقة دون الإقليمية، وعلى إتاحة الفرصة للبناء على الخبرات والسياسات العامة التي تم تنفيذها. وأكد على الدور الديناميكي للقطاع الخاص في التجارة والتكامل الاقتصادي في شمال أفريقيا، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية التي سيدرسها المشاركون في الدورة، مثل قطاع الأدوية وقطاع التمويل الرقمي. واختتم كلمته حيث أعرب عن تمنّيه كل التوفيق للجنة في عملها.

ثانيا– **انتخاب أعضاء المكتب** (البند ٢ من جدول الأعمال)

٦– بعد إجراء مشاورات مع رؤساء الوفود، اِنتخبت اللجنةُ بالإجماع أعضاء المكتب الجديد التالية أسماؤهم:

الرئيس: ليبيا

نائب الرئيس: موريتانيا

المقرر: المغرب

ثالثا– **اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل** (البند ٣ من جدول الأعمال)

٧– رحب السيد سعد محمد عبد الله الحنيش، من وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، في بيانه الافتتاحي بصفته رئيسا للمكتب الجديد، بجميع المشاركين وشكر الدول الأعضاء على الثقة التي وضعتها في بلاده. وأثنى على المكتب المنتهية ولايته والمكتب دون الإقليمي على جهودهما خلال الفترة الماضية.

٨– ثم اعتمدت اللجنة جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين (ECA/SRO-NA/ICE/36/1) الوارد في المرفق الثاني بهذا التقرير، وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/36/1/Add.1)

رابعا– **تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا** (البند ٤ من جدول الأعمال)

٩– عرضت الأمانة النتائج الرئيسية للتقرير المعنون ''الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٠: الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل انتعاش أخضر وشامل للجميع في فترة ما بعد جائحة كورونا في شمال أفريقيا'' (ECA/SRO-NA/ICSOE/36/2). وتضمن التقرير تحليلا لتطورات الاقتصاد الكلي في شمال أفريقيا، فضلا عن دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار استراتيجية للإنعاش في فترة ما بعد الجائحة.

١٠– وأشارت اللجنة إلى عدم وجود بيانات عن ليبيا، وأوضحت أنه تم القضاء على الفقر المدقع في المغرب. وفي هذا الصدد انخفض معدل الفقر الناجم عن انخفاض الدخل في المغرب من ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٩، قبل أن يرتفع إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. وأكد المندوب التونسي أن عدم الاستقرار السياسي ليس العامل الفريد وراء تطور الاقتصاد الكلي في تونس.

١١– وأوضحت الأمانة أن المكتب دون الإقليمي يرسل سنويا استبيانا إلى البلدان الأعضاء يطلب فيه البيانات اللازمة لإعداد الموجز دون الإقليمي، وأشارت إلى أنه لم يرد أي رد من البلدان الأعضاء في عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، اقترحت الأمانة إعادة النظر في عملية جمع البيانات بالتشاور مع البلدان الأعضاء.

١٢– وعقب المناقشة، أحاطت الأمانة علما بالتعليقات والتوصيات المقدمة من اللجنة.

خامسا– استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٣– قدمت الأمانة التقرير المعنون ''بلدان شمال أفريقيا والهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة من خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠: الطريق إلى الأمام'' (ECA/SRO-NA/ICSOE/36/3). ويقدم التقرير لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها بلدان شمال أفريقيا لتحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، ويسلط الضوء على مجالات التقدم والمجالات التي يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات فيها، ويقدم توصيات عامة للبلدان لمساعدتها على توطيد إنجازاتها في هذا الصدد.

١٤– ووفقا لنتائج التقرير المستندة إلى مؤشر الهدف ٩، كان أداء العديد من بلدان شمال أفريقيا جيدا في تحقيق هذا الهدف مقارنة بالاقتصادات الصناعية الناشئة ككل. غير أن حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض، في حين ظلت حصة الزراعة مستقرة. وأبرز المغرب في تعليقاته على التقرير أن البيانات المتعلقة بالأهداف ٩–١ و٩–٢ و٩–٥ تحتاج إلى تحديث.

١٥– وبالإضافة إلى الالتزامات التي قطعتها بلدان شمال أفريقيا بالفعل على نفسها بتحقيق الهدف ٩ في السنوات الماضية، أوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تعتمد بلدان المنطقة دون الإقليمية سياسات صناعية أفقية ورأسية، هدفها تعزيز القدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف الإنتاج لجميع الشركات، وتعزيز بيئة سوقية تتسم بالكفاءة والتنافس، وتوفير ما يلزم من هياكل أساسية ورأس مال بشري لدعم اقتصاد صناعي دينامي. وأُوصي بوضع سياسات نشطة ورأسية وقوية لتعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة والشركات الدولية الكبيرة من خلال برامج تنمية الموردين، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية عن طريق عصرنة الموردين المحليين.

١٦– وأخذت الأمانة علما بالتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة. وأكدت أنها ستواصل العمل بشكل وثيق مع الدوائر المعنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل رصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادسا– القضايا النظامية: تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ وبرنامج العمل للعام ٢٠٢٢ (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٧– قدمت الأمانة تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها المنطقة دون الإقليمية في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (ECA/SRO-NA/ICSOE/36/4)، إلى جانب برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢٢ (انظر A/76/6 (الفرع ١٨)). واقترحت الأمانة أن يركز موضوع دورة العام القادم على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الشامل للجميع والمستدام.

١٨– وقد هنأت السيدة حسنة الشيخ العلوي، من المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، السيدة شويدروفسكي على تعيينها مديرةً للمكتب دون الإقليمي. وتابعت حديثها لتُعرِب عن اهتمام المغرب الكبير في الإعمال الفعّال لأداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وذلك في أعقاب المناقشات الثنائية التي جرت مؤخرا الأخيرة بين

لمكتب دون الإقليمي والمندوبية. وشددت على ضرورة تكييف هذه الأداة مع السياق المحدد للتخطيط القطاعي، والنموذج الجديد للتنمية حتى عام ٢٠٣٥ الذي أطلقه المغرب مؤخرا. وواصلت حديثها لتُذكِّر الحاضرين بأن المندوبية أرسلت إلى الأمانة تعليقاتها وملاحظاتها الخطية على التقارير المقدمة في افتتاح الدورة السادسة والثلاثين، لا سيما فيما يتعلق بالموجز دون الإقليمي.

١٩- وأشار السيد عبد الله ناصر الجندي، من وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، إلى أن ليبيا، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، هي بلا شك البلد الأكثر تضررا من مشكلة الهجرة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت لدى المكتب دون الإقليمي أي برامج تعاون في ليبيا مع المنظمة الدولية للهجرة، التي تعمل حكومته معها حاليا بشأن هذه المسألة. وأضاف أن ليبيا تود الحصول على دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الهجرة على غرار ما تم تقديمه للمغرب وبلدان أخرى، مع الأخذ في الاعتبار وضع ليبيا كبلد عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى.

٢٠- كما لفت انتباه الأمانة إلى الصعوبات التي يحتمل أن تعوق تنفيذ البرامج في ضوء حالة البلد، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، لا سيما فيما يتعلق برصد الأنشطة وتقييمها. وأشار أيضا إلى أن برامج الأمم المتحدة الإنمائية الحالية في ليبيا تُحدث أثرا إيجابيا، لا سيما على تشغيل الشباب، وأن البلد يشارك حاليا في مبادرات مثيرة للاهتمام في هذا المجال، يمكن أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية بشأنها. ثم طلب المندوب الليبي من الأمانة أن تحدد المبادرات التي لم تنفذها ليبيا خلال السنة المالية ٢٠٢١.

٢١- وردا على الأسئلة التي طرحها المندوب المغربي، أكدت الأمانة استئناف العمل مع المغرب بشأن مشروع قياس التشوهات والإنتاجية في الصناعة. وأضافت الأمانة أنه يمكن استئناف العمل في هذا المجال بشكل فعال عند تلقي بيانات عن قطاع الخدمات من المندوبية السامية للتخطيط. وأعلنت الأمانة كذلك عزمها على أن يعمل المكتب دون الإقليمي مع المندوبية على تفعيل أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة، مع مراعاة سياق التخطيط القطاعي للبلد وإدخال نموذجه الإنمائي الجديد.

٢٢- واستطردت الأمانة مشيرة إلى أن ليبيا ستكون، لأسباب موضوعية، ذات أهمية خاصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ابتداء من السنة المالية القادمة، إلى جانب السودان، وأعلنت استئنافَ الزيارات الميدانية الوشيكة بغية تقديم دعم أكبر لهذين البلدين. وتعهدت الأمانة أيضا بالتحقيق في إمكانية توسيع نطاق البرنامج المتعلق بالهجرة ليشمل ليبيا، الذي ينفذه حاليا المكتب دون الإقليمي في ستة بلدان، إلى جانب عمله في مجال مكافحة الفقر وتعزيز توظيف الشباب والنساء.

٢٣- وردا على سؤال المندوب الليبي، أشارت الأمانة إلى أنه بناء على طلب من وزارة المالية الليبية للمساعدة في تحديد الإطار التنظيمي لقطاع التعدين، لم تتمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاجتماع بممثلي الوزارة لتعيين أفرقة خبراء وإطلاق المشروع بفعالية. وعلى الرغم من ذلك، أعادت الأمانة تأكيد اهتمام المكتب دون الإقليمي ومقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهذه المبادرة كجزء من برنامج عملها القادم مع ليبيا.

٢٤- وعند استعراض أنشطة المكتب دون الإقليمي وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٢، أحاطت اللجنة علما، باهتمامٍ، بالجهود الكبيرة المبذولة وأثنت على المكتب لالتزامه المستمر بمساعدة الدول الأعضاء، على النحو المبين في برنامج العمل لعام ٢٠٢٢.

٢٥- وفي ختام المناقشات، أخذت الأمانة علما بتعليقات اللجنة وتوصياتها.

سابعا– النظر في مشاريع التوصيات وتقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٦- وافقت اللجنة على إطار زمني مدته أسبوعان لكي تقوم الأمانة بتوحيد توصيات دورتها السادسة والثلاثين وإرسالها، على النحو المبين في المرفق الأول بهذا التقرير. وشجعت اللجنة أيضا المشاركين من بلدان المنطقة دون الإقليمية على تقديم مقترحاتهم لإجراء تعديلات للمكتب دون الإقليمي في غضون مهلة أقصاها أسبوعان، لتمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي.

٢٧- وبناء على هذه الملاحظات، اعتمدت اللجنة هذا التقرير وطلبت إلى الأمانة أن تحيل التوصيات الصادرة عنها إلى المؤتمر القادم لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لينظر فيها في دورته القادمة.

ثامنا– موعد الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء ومكان انعقادها (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٨- أبرزت الأمانة الحاجة إلى الاتفاق على موعد الدورة القادمة ومكان انعقادها. وقالت إن على البلدان الراغبة في استضافة الدورة السابعة والثلاثين للجنة أن تُقدم طلباتها للقيام بذلك في غضون شهر واحد من اختتام الدورة السادسة والثلاثين. وإذا لم ترد أي طلبات من أي دولة عضو، سيُعقد الاجتماع في الرباط في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

٢٩- وأشارت إلى أن الدول الأعضاء ستتلقى التقرير عن الدورة السادسة والثلاثين للجنة في الأسبوعين القادمين. وسينتظر المكتب دون الإقليمي الحصول على تعليقات الدول الأعضاء بشأنها. وإذا لم ترد أي تعليقات، سيعتبر التقرير نهائيا.

تاسعا– مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٠- لم تثر أي مسائل أخرى في ختام مناقشات اللجنة.

عاشرا– اختتام الدورة [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٣١- أعرب رئيس المكتب الجديد عن شكره لحكومة المغرب على استضافتها الدورة، وكذلك الجزائر على رئاستها الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وهنأ المكتبَ دون الإقليمي والبلدان الأعضاء على نجاح الاجتماع. وعقب ذلك، أعلن الرئيس اختتام أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا.

المرفق الأول

توصيات الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

أصدرت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في ختام مداولاتها التوصيات الواردة أدناه وطلبت إلى المكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

يُطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكتبها دون الإقليمي لشمال أفريقيا، أن تقوم بما يلي:

١- إعادة النظر في عملية جمع البيانات بالتشاور مع البلدان الأعضاء، لضمان تلقي البيانات المطلوبة لإعداد الموجزات دون الإقليمية في الوقت المناسب؛

٢- الرجوع أولا إلى البيانات المنشورة على المواقع الشبكية الرسمية للبلدان الأعضاء عند إعداد التقارير؛

٣- تنفيذ أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة في المغرب وتكييفها مع السياق المحدد للتخطيط القطاعي والنموذج الجديد للتنمية حتى عام ٢٠٣٥ الذي أُطلق مؤخرا؛

٤- تزويد ليبيا بالدعم التقني فيما يتعلق بالهجرة، بما يتفق مع الجهود الجارية في المغرب وبلدان أخرى؛

٥- النظر في الصعوبات التي يحتمل أن تعوق تنفيذ البرامج بالنظر إلى الحالة في ليبيا، لا سيما فيما يتعلق برصد الأنشطة وتقييمها؛

٦- تقديم المساعدة التقنية لليبيا في تعزيز توظيف الشباب، بما يتماشى مع المبادرات الوطنية الجارية من قبل الحكومة والمنظمات الدولية.

المرفق الثاني

جدول أعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٤- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا.

٥- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة.

٦- المسائل النظامية: تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ وبرنامج العمل للعام ٢٠٢٢.

٧- النظر في مشاريع التوصيات وتقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.

٨- موعد الدورة القادمة ومكان انعقادها.

٩- مسائل أخرى.

١٠- اختتام الدورة.